الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.16

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
10 July 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-66066 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/57/498)

١ - **السيد بوليدو ليون** (فنزويلا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فأكد من جديد على الالتزام القانوني للدول الأعضاء في تحمل نفقات المنظمة. غير أنه ينبغي النظر بعين العطف إلى الدول غير القادرة مؤقتا على الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة صعوبات اقتصادية حقيقية.

٢ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ مع القلق أن التوقعات التي نشأت في عام ٢٠٠١ بأن المنظمة ستخرج أخيرا من الأزمة المالية التي مرت بها في السنوات السابقة، لم تتحقق في عام ٢٠٠٢، وهو العام الذي شهد حالة غير مستقرة للتدفق النقدي وانخفاضا في عدد الدول التي سددت اشتراكاتها بالكامل. وأشار إلى أن الصعوبات المتكررة للتدفق النقدي التي تواجهها المنظمة في النصف الثاني من كل سنة في ميزانيتها العادية ترجع أساسا إلى تأخر المساهم الرئيسي في سداد الاشتراكات المقررة مما يؤدي إلى الاقتراض من بنود ميزانية حفظ السلام. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد لكي تتوفر الموارد المالية للمنظمة في وقت مبكر من السنة. وينبغي للأمانة العامة أن تبلغ الدول الأعضاء بالطريقة التي تعتزم اتباعها لحل الموقف دون اللجوء إلى الاقتراض من بنود أخرى.

٣ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ أيضا أنه من المتوقع أن تصل ديون المنظمة في نهاية العام إلى ٨٥٠ مليون دولار، ودعا جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات، لا سيما المساهم الرئيسي، أن تدفع جميع الاشتراكات غير المسددة في أقرب وقت ممكن.

٤ - وقال إن ثمة سببا آخر للقلق هو التأخر في سداد مستحقات البلدان النامية المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للوحدات في عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تُدفع على الفور جميع هذه المبالغ غير المسددة، بما فيها تلك التي يرجع تاريخها إلى سنوات عديدة، كما ينبغي إيجاد حل للمشكلة الناجمة عن ممارسة الاقتراض من بنود أخرى.

٥ - وقد أحاطت مجموعة الـ ٧٧ والصين علما على النحو الواجب بالحاجة إلى موارد إضافية من أجل تنفيذ الولايات التشريعية التي أشار إليها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية. ويقتضي هذا العنصر إجراء مناقشة شاملة في اللجنة الخامسة، لكن مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة بإجراء استعراض دقيق لكل مقترح بشأن اعتماد موارد إضافية.

٦ - **السيد فولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الإحصاءات والتقديرات التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بيَّنت أن المنظمة لم تعد في الحالة المالية الوخيمة التي كانت تهددها طوال معظم التسعينات. غير أنه على الرغم من أن عام ٢٠٠١ كان عاما قياسيا فيما يتعلق بسداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة ولسداد المدفوعات إليها عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات، فليس هناك ما يدعو للتفاؤل بشأن السنة الحالية، حيث ما زالت هناك مشاكل كبيرة. فالمتأخرات المتراكمة في الأنصبة المقررة ما زالت هائلة حيث وصلت إلى ٢,٤ من بلايين الدولارات، من بينها ١,٧ بليون دولار في شكل ديون فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وتزايد الاقتراض من بنود من ميزانية حفظ السلام لتمويل الأنشطة في الميزانية العادية. والمنظمة مدينة بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار تقريبا للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت الذي تتحمل فيه الميزانية العادية احتياجات

جديدة وتفرض الحالة في مناطق العالم التي تشهد الأزمات مطالب ضخمة على عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمة، فإن الظروف المالية تدعو إلى القلق. كما أن عدم الاستقرار المالي يزيد من تعقيد عملية الإصلاح.

٧ - وأعرب عن تقدير الاتحاد الروسي للجهود المبذولة لضمان سداد المدفوعات المتوقعة من الدول الأعضاء، لا سيما من المساهمين الرئيسيين. ويواصل بلده بذل جهوده لدعم المنظمة، وسدد مدفوعات تزيد على ١٠٢ من ملايين الدولارات في عام ٢٠٠١، وأكثر من ٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ لكي يفي بالالتزام الذي قطعه على نفسه عام ١٩٩٥ لسداد ما عليه من مبالغ متأخرة فيما يتعلق بالميزانية العادية وعمليات حفظ السلام في غضون سبع سنوات. وأضاف أن وفده يرغب في أن يؤكد موقفه بضرورة أن تبرهن جميع الدول الأعضاء بدون استثناء على توافر إرادتها السياسية للوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، وأن تدفع أنصبتها لكي تمكِّن المنظمة من أداء مهامها على النحو المناسب والحفاظ على الاستقرار المالي. وبرغم الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها الاتحاد الروسي عام ١٩٩٨، فإنه بذل أقصى ما في وسعه للوفاء بالتزاماته. وفي الوقت نفسه يتفهم الاتحاد الروسي تماما وضع بلدان العالم الأكثر فقرا التي لا تسمح حالتها بسداد أنصبتها. وقد قدر وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بأن الميزانية العادية ستزيد بمبلغ يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار؛ وإزاء هذا المعدل للزيادة، فإنه من المهم بصفة خاصة ضرورة سداد الأنصبة بالكامل وفي الوقت المحدد.

٨ - **السيدة لوج** (الدانمرك): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي بلغاريا وقبرص والجمهورية التشيكية وإستونيا والمجر ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وتركيا، فقالت إنها لاحظت مع الارتياح أن الأوضاع المالية للمنظمة تواصل ببطء وبصورة مؤكدة الابتعاد عن حالة الأزمة والخطورة التي واجهتها في السنوات السابقة. ومع استمرار زيادة الطلبات الملقاة على عاتق الأمم المتحدة، لا بد أن يكون لدى الأمين العام أساس مالي متين يمكن التنبؤ به والاستناد إليه في الاضطلاع بالأنشطة المكلف بها بطريقة كفؤة من حيث التكلفة.

٩ - وقالت إنه على الرغم من أن التقدير العام لسنة ٢٠٠٢ جاء إيجابيا، إلا أن الاتحاد الأوروبي قد أحاط علما على النحو الواجب بعبارات التحذير التي أعرب عنها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية بشأن حالة الاشتراكات وحالة التدفق النقدي وقدرة الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومن دواعي القلق حاليا أن ١٠٥ بلدان فقط هي التي دفعت أنصبتها المقررة في الميزانية بالكامل بالمقارنة مع ١٢٢ بلدا في عام ٢٠٠١. والواقع أن المبلغ الإجمالي للأنصبة غير المسددة جاء عاليا بصورة تبعث على الانزعاج ويبيِّن أن الاستقرار المالي للمنظمة لا يزال معرَّضا للضغط. ولا بد أن تفي جميع البلدان الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق وأن تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

١٠ - وقالت إن تناقص عدد الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها بالكامل قد أوجد حالة نقدية تزداد سوءا، وقد يصبح من الضروري اللجوء إلى الاقتراض من بنود من ميزانية حفظ السلام بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. غير أنه قد لوحظ أن المبلغ المتاح لهذا الغرض سيتناقص في المستقبل.

١١ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق إزاء التباطؤ في السداد المقرر لما تدين به المنظمة للدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات مملوكة للوحدات في عمليات حفظ السلام. ومن المؤسف أنه لن يتم تحقيق الهدف الذي أعلن عنه الأمين العام بشأن سداد جميع

الالتزامات الحالية في السنة المتكبدة فيها. كما يساور الاتحاد الأوروبي القلق إزاء الرقم المرتفع على نحو يبعث على الانزعاج ''للزيادات'' في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي سيعود إلى تناول هذا الموضوع فيما يتعلق بتقرير الأداء الأول ومخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٢ - **السيد أكرم** (باكستان): قال إن وفده يتفق مع ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالأرقام المالية لعام ٢٠٠٢ تبين أنه، على الرغم من الإصلاحات التي تمت في عام ٢٠٠٠، فإن الاستقرار المالي للمنظمة ما زال غير مؤكد بل وهش. وبدأت تطفو من جديد على السطح مشاكل مالية مزمنة بعد توقف قصير في عام ٢٠٠١. ومما يدعو إلى القلق أيضا مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة ووضع التدفق النقدي للمنظمة، لا سيما أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، ستضطر الأمانة العامة إلى الاقتراض من بنود من ميزانية حفظ السلام، وسيستمر ارتفاع الديون المستحقة السداد للدول المساهمة بقوات. ومثل هذه الحالة المالية الهشة كفيلة بأن تهدد قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية واستقرار الأمم المتحدة وتقوض بصورة خطيرة قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج والأنشطة المكلفة بها.

١٣ - وقال إنه فيما يتعلق بمساهم رئيسي بقوات مثل باكستان، فإن عدم الاستقرار المالي للمنظمة يفرض عبئا مضاعفا. وتصاعد الديون المستحقة لباكستان جاء نتيجة مباشرة لممارسة الاقتراض من بنود من ميزانية حفظ السلام بمبلغ يصل تقريبا إلى ١,٧ من بلايين الدولارات، ومن المرجح أن تزداد فترات التأخير في المدفوعات المستحقة للدول المشاركة بقوات. وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تستكشف الأمانة العامة طرقا أخرى أكثر إنصافا وابتكارا لتمويل أوجه العجز النقدي في ميزانيتها العادية. وأشار إلى أنه في حالة استمرار الاتجاه الحالي، ربما لن يصبح ممكنا في المستقبل القريب زيادة الاقتراض من أبواب أخرى، وربما قد يعرّض للخطر قدرة المنظمة على القيام بدورها الرئيسي بموجب ميثاق الأمم المتحدة ألا وهو صون السلام والأمن الدوليين.

١٤ - ومضى قائلا إنه على الرغم من هذه الصعوبات، ستواصل باكستان ما درجت عليه من تقليد تعتز به وهو المساهمة في صون السلام والأمن الدوليين. غير أن هذا الالتزام لا بد أن يقابله تسوية فورية وكاملة للديون المستحقة لباكستان ولغيرها من البلدان المساهمة بقوات. فليس من العدل أن يوضع عبء امتناع أولئك الذين هم في وضع أفضل للسداد على عاتق الأطراف التي من الواضح أنها أقل قدرة على التغاضي عما يحق لها من تعويض.

١٥ - وتابع كلامه قائلا إنه من أجل كفالة الاستقرار المالي للمنظمة يجب على كل دولة عضو أن تبرهن على التزامها بالوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. ويجب على الأمانة العامة بدورها استخدام الموارد المتاحة لديها بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية، ولهذا الغرض، يجب أن يخضع مديرو البرامج لمزيد من المساءلة. ولا ينبغي أن يكون هدف الأمانة العامة هو مجرد خفض التكاليف بل أيضا تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

١٦ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن الجمعية العامة لا تقوم عادة باتخاذ قرار موضوعي بشأن البند قيد النظر، قد يكون من الضروري استعراض هذه الممارسة إذا لم تتحسن الحالة المالية للمنظمة. ومن شأن توجيه رسالة قوية من الجمعية العامة في شكل قرار أن يساعد على توفير الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة أوجه عدم الاستقرار والصعوبات

المالية التي تعاني منها المنظمة. كما أن استمرار الأمم المتحدة في أزمة مالية لا نهاية لها لا يمكن أن يكون بالنهج الفعال أو الابتكاري في التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين.

١٧ - **السيد كيتيخوم** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه في الوقت الذي يلاحظ فيه مع الارتياح أن الاشتراكات التي دفعتها الدول الأعضاء في عام ٢٠٠١ كانت أعلى المبالغ التي وردت من قبل في أية سنة واحدة، فإن الرابطة لا تزال قلقة إزاء ممارسة الاقتراض من بنود أخرى من حسابات حفظ السلام لتمويل نفقات الميزانية العادية وإزاء عدم تمشي الميزانية مع الأنشطة الصادرة بها تكليفات. وينبغي أيضا الإسراع بسداد المدفوعات المستحقة عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وأضاف أن ارتفاع مستوى الأنصبة غير المسددة يهدد قدرة المنظمة على أن تنفذ بفعالية البرامج والأنشطة الصادر بها تكليفات من الدول الأعضاء. ولا تستطيع المنظمة تحقيق مستوى التمويل اللازم لإنجاز التكليفات الموكلة إليها إلا إذا سددت الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

١٨ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومن دواعي القلق أنه بعد سنة تاريخية جيدة للأمم المتحدة حققت فيها مستويات قياسية في الاشتراكات المسددة والمدفوعات المقدمة للدول الأعضاء، تعود المنظمة لتواجه مرة أخرى حالة من الرصيد النقدي غير الكافي وتزايد الأنصبة غير المسددة وكذلك تزايد الاقتراض من بنود حساب حفظ السلام. ويرجع السبب الرئيسي في هذه الحالة التي وصلت إليها الأمور إلى عدم قيام قلة من الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط، وفاء لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

١٩ - وأشار إلى أن الممارسة المعمول بها في الاقتراض من بنود أخرى مقلقة بوجه خاص. والدول الأعضاء التي تستجيب للدعوة إلى صون السلام والأمن الدوليين، والتي غالبا ما تعاني ظروفا داخلية صعبة، هي أساسا من البلدان النامية التي يؤدي التأخير في سداد المبالغ المستحقة لها إلى تحمل أعباء إضافية. وترحب بنغلاديش، بصفتها أكبر المساهمين بقوات، بالحصول على مزيد من التفاصيل بشأن التدابير المحددة المتوخى اتخاذها لمعالجة هذه الحالة.

٢٠ - وأعرب عن سرور وفده لمعرفة الإجراءات الجاري اتخاذها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لسداد ما عليها من متأخرات للمنظمة. ومن شأن هذه المدفوعات أن تساعد كثيرا على خفض ديون المنظمة للدول الأعضاء. وأعرب أيضا عن ترحيب وفده بقرار حكومة الولايات المتحدة زيادة الحد الأقصى لاشتراكها في حفظ السلام. ويحظى هذا التطور بترحيب خاص في وقت يتزايد فيه الطلب على زيادة قدرة المنظمة على حفظ السلام.

٢١ - **السيد برار** (الهند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأوضح أن التوقعات المتعلقة بالحالة المالية للمنظمة في نهاية السنة تبعث على القلق. وأضاف أن المشاكل التي تواجهها بعض الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها مشاكل يمكن فهمها وليست وراء نشوء هذه الحالة التي تعزى أساسا إلى عدم وفاء عدد كبير من الدول الأعضاء بالتزاماتها كاملة وفي الوقت المحدد. ورغم أنه عبر عن ابتهاج وفده لما تتوقعه الأمانة العامة من تقليص المتأخرات المستحقة للميزانية العادية من مبلغ ٥٧٦ مليون دولار إلى مبلغ ٢٩٨ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٢، إلا أنه اعتبر أن الحالة فيما يتعلق

بالأنصبة المقررة غير المسددة في مجال حفظ السلام ليست مرضية تماما. فهناك ١٢ مشتركا رئيسيا يدينون بقرابة ٨٠ في المائة من متأخرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، فيما تدين الأمم المتحدة في إطار تسديد تكاليف البلدان المساهمة بقوات بمبالغ كبيرة للبلدان النامية. وقد أبلغت البلدان المساهمة بقوات بأنها لن تتلقى دفعات إضافية خلال السنة ما لم تتلق الأمم المتحدة اشتراكات أخرى، مما يفرض على البلدان النامية عبئا اقتصاديا بغير وجه حق. وقال إن الأمم المتحدة لا يمكن لها أن تواصل معاقبة الدول الأعضاء التي لم تبد فقط التزاما راسخا بحفظ السلام من خلال ما تقدمه من قوات ومعدات، لكنها تقوم أيضا بدفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد.

٢٢ - وأضاف أن هناك سببا آخر يبعث على القلق وهو استئناف الاقتراض من ميزانية حفظ السلام لتغطية نفقات الميزانية العادية. وأوضح أن هذه الممارسة سوف تؤثر سلبا على قدرة المنظمة على تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات. ورأى أنه ينبغي تقديم مقترحات محددة إلى الأمانة العامة من أجل تقليص الاقتراض إلى أقصى حد ممكن سعيا إلى إلغائه في نهاية المطاف.

٢٣ - وفيما يتعلق بالزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في ميزانية السنة الحالية، قال إنه ينبغي العمل فورا على اتخاذ إجراءات تصحيحية لكفالة الاتساق بين الولايات المعتمدة والموارد المتاحة لتنفيذها.

٢٤ - **السيد ستانيو** (كوستاريكا): تكلم باسم مجموعة ريو، فقال إن المجموعة تلاحظ بقلق تدهور الحالة المالية للمنظمة منذ السنة الماضية وتقلص عدد الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها المقررة كاملة. وأكد أن دفع الاشتراكات المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط هو السبيل الوحيد إلى حل الأزمة المالية للمنظمة وعلى جميع الدول الأعضاء، ولا سيما المشترك الرئيسي، أن تفي بالتزاماتها المالية. بيد أنه ينبغي النظر بعين العطف إلى الدول الأعضاء التي يتعذر عليها مؤقتا الوفاء بالتزاماتها نتيجة صعوبات اقتصادية حقيقية.

٢٥ - واستطرد قائلا إن مجموعة ريو تعرب عن استيائها لاستمرار الاقتراض من حساب عمليات حفظ السلام لتمويل أنشطة الميزانية العادية. فقد فرضت هذه الممارسة عبئا ماليا مزدوجا على البلدان المساهمة بقوات إذ بالإضافة إلى اشتراكاتها المقررة، عليها أن تتحمل عبء دين المنظمة. وأوضح أن غالبية البلدان المساهمة بقوات هي بلدان نامية من شأنها أن تستخدم هذه الموارد للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية.

٢٦ - وأضاف أن مجموعة ريو تحيط علما بضرورة إتاحة موارد إضافية للاضطلاع بالولايات التشريعية مؤكدا استعداد المجموعة للنظر بصورة متأنية في كل طلب على حدة. وفيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة الجارية في المنطقة، قال إن مجموعة ريو تود أن تؤكد اهتمامها الخاص ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

٢٧ - **السيد هاينبكر** (كندا): تكلم أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا، فقال إن البيان الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية تذكير واضح للدول الأعضاء بمسؤوليتها الأساسية وهي دفع اشتراكاتها المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط. وأوضح أن قائمة الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها كاملة قصيرة بصورة محزنة - إذ تضم تسعة بلدان فقط - وتشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ولذلك، فإن المسألة تتعلق بالإرادة أكثر مما تتعلق بالموارد. وأضاف أنه يسهل فهم أسباب الصعوبات المالية التي تعاني منها المنظمة حاليا بالنظر إلى أن

اشتراكات البلدان التسعة الملتزمة تقل عن نسبة ٦ في المائة من الميزانية.

٢٨ - وأكد أن التأخر في دفع الاشتراكات المقررة كان له أثر شديد للغاية على البلدان المساهمة بقوات، ومعظمها بلدان نامية أوفت إلى حد كبير بالتزاماتها. وقال إن الوفود التي يتحدث باسمها متخوفة من أن التقدم الجيد الذي أحرزته الأمانة العامة في الشهور الأخيرة نحو تصفية متأخرات التكاليف المستحقة للدول الأعضاء سوف يتبدد. ورأى أن الاقتراض من حسابات أخرى قد مكن المنظمة من الحفاظ على سير العمل من الناحية المالية، لكنه ليس ممارسة مالية فعالة أو جيدة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه السبل لن تتاح بسهولة أكبر في المستقبل.

٢٩ - وأعرب عن أمله في أن تستمر الحالة المالية للمنظمة في التحسن خلال الشهور الستة المقبلة مع اضطلاع الدول الأعضاء بمسؤولياتها، ورحب بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لخفض متأخراتها ورفع الحد الأقصى لنصيبها المقرر في مجال حفظ السلام. ورأى أنه من المشجع أيضا أن يلاحظ المرء أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر في سداد مدفوعاتها المتعلقة بالميزانية العادية في بداية السنة بدل نهايتها. وأضاف أن على الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما البلدان المساهمة الرئيسية، أن تتخذ خطوات لمعالجة مشكل التأخر في سداد ما عليها من مدفوعات ومبالغ متأخرة لتمكين الأمم المتحدة من العودة إلى وضع مالي أكثر أمانا واستقرارا يتيح لها تنفيذ المهام الموكلة إليها بفعالية وكفاءة.

٣٠ - **السيد شانغ يشان** (الصين): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد أن المجتمع الدولي يعقد آمالا عريضة على الأمم المتحدة في عالم يتسم بالتعقد وانعدام الاستقرار. لكن دون أسس مالية مستقرة سوف يصعب عليها أن تقوم بدورها كما ينبغي. وقال إن وفده يساوره قلق شديد لأن الأنصبة المقررة غير المسددة بلغت ٢,٤ بليون دولار ولأن البلد المساهم الأكبر يدين بأكثر من ١,٣ بليون دولار للأمم المتحدة. وقال إن مشاكل التدفق النقدي التي تعاني منها المنظمة تعزى أساسا إلى عدم دفع الاشتراكات المقررة كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط. وأضاف أن معظم الدول الأعضاء تنادي كل سنة في اللجنة الخامسة إلى دفع الاشتراكات المستحقة، وللأسف، فإن هذه النداءات تذهب أدراج الرياح. ومما يبعث على التشجيع أنه من المتوقع تلقي بعض المدفوعات في الشهور الثلاثة القادمة. وأعرب عن الأمل في أن ترد هذه الاشتراكات في وقت قريب لأنها سوف تساهم إلى حد ما في التخفيف من حدة الصعوبات الحالية.

٣١ - **السيد ستوفر** (الولايات المتحدة الأمريكية): رحّب بالإصلاحات التي تم الاضطلاع بها لتحسين مستوى الإدارة والأمن والاستغلال الكفؤ للموارد، وقال إن الحالة المالية أحسن بكثير مما كانت عليه قبل سنوات قليلة. وأوضح أن بلده يعمل جاهدا من أجل الوفاء بالتزاماته المالية. فبنهاية تشرين الأول/أكتوبر سوف يكون قد دفع ٢٥٥ مليون دولار أو قرابة ٩٠ في المائة من نصيبه المقرر في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٢، وسيدفع المبلغ المتبقي حالما يوافق الكونغرس على الميزانية السنوية. وبحلول الموعد ذاته، سيكون قد دفع نحو ٢٨٥ مليون دولار من اشتراكاته المقررة في مجال حفظ السلام، بما في ذلك الاشتراكات المستحقة للمحكمتين الدوليتين. وفي أوائل ٢٠٠٣، سيكون مستعدا لدفع مبلغ إضافي قدره ٢٢٧ مليون دولار. وبعد ذلك بقليل سيصرف مبالغ مالية تقدر بحوالي ٢٥٠ مليون دولار لسداد متأخراته في مجال حفظ السلام، علاوة على مبلغ دفعه مؤخرا وقدره ٧٠ مليون دولار على إثر رفع الحد الأقصى

لمستوى نصيبه المقرر. وبهذا، فإن بلده مستعد لإكمال فصل هام في علاقاته مع الأمم المتحدة.

٣٢ - ومع ذلك، لا يزال وفده يشعر بالقلق إزاء ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات في الأمم المتحدة. ويجب أن تظل الولايات متسقة تماما مع الموارد التي تتيحها الدول الأعضاء، ويجب على مدراء البرامج أن يقوموا على الفور بتحديد الأنشطة التي فات أوانها وغير الفعالة بغية صرف الأموال لأولويات أهم. وقال إن هناك حاجة إلى تضافر الجهود في الأسابيع المقبلة لإنجاز مبادرتين هامتين: تهدف الأولى إلى تنشيط مباني المقر وتركز الثانية على الحفاظ على فعالية المنظمة من الناحية التنفيذية.

٣٣ - **السيدة مرشانت** (النرويج): قالت إن تدني القيمة الحقيقية لميزانية الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة اقترن بزيادة الاعتماد على المصادر الخارجة عن الميزانية لتمويل الأنشطة ذات الأولوية. وأضافت أن ذلك ليس أسلوبا مجديا لمعالجة القضايا العالمية بل هو أسلوب قوض مبدأ المسؤولية الجماعية عن الشواغل المشتركة. ودعت جميع الدول الأعضاء إلى تحمل المسؤولية كاملة عن تزويد المنظمة بالموارد الضرورية لها للاضطلاع بولاياتها. وأردفت قائلة إن وفدها يثير جزعه ارتفاع مستويات الاشتراكات المقررة غير المسددة ويؤيد جميع التدابير الهادفة إلى تشجيع البلدان على تسديد اشتراكاتها كاملة في الوقت المحدد ودون شروط.

٣٤ - **السيد إيفانو** (بيلاروس): قال إن الوضع المالي للأمم المتحدة قد تحسن نوعا ما في السنوات الأخيرة لكنه يظل بعيدا كل البعد عن أن يكون مثاليا. وأكد أن القضاء على العجز النقدي في الميزانية العادية في نهاية السنة يعتبر إنجازا هاما. ومع ذلك، فقد استمر الأخذ بالممارسة التي تبعث على الأسف، وهي الاقتراض من ميزانية عمليات حفظ السلام لتمويل نفقات الميزانية العادية. وبالتالي، لن يكون من الممكن في المستقبل القريب تحقيق الهدف المتمثل في دفع المبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات في ذات العام الذي قُدمت فيه.

٣٥ - وأشار إلى أن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية أكد عن حق في البيان الذي قدمه خلال الاجتماع الثاني عشر للجنة على مسألة مواءمة ميزانيات المنظمة لتمويل جميع الولايات التي اعتمدتها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يقر بأن الاضطلاع بمزيد من الإصلاحات لا ينبغي أن يكون ذريعة لإجراء تخفيضات أخرى في الميزانية. وأشار إلى الزيادة المقترحة في مستوى الميزانية ومقدارها ٣٠٥ ملايين دولار، فقال إن اللجنة ينبغي أن تعود إلى النظر في هذه المسألة في عام ٢٠٠٣ في إطار إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣٦ - وقال إن التأخر وعدم الانتظام في دفع الأنصبة المقررة وتراكم متأخرات الدول الأعضاء تعتبر من بين الأسباب الرئيسية وراء الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة حاليا. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن عددا قليلا من الدول يدين بالجزء الأعظم من المتأخرات. ولا تكمن المشكلة في انعدام الإرادة السياسية من جانب الحكومات بقدر ما تكمن في العيوب التي تعتري جدول الأنصبة المقررة الحالي الذي لا يعكس تماما قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وأعرب عن اعتقاد وفده بأن تنقيح جدول الأنصبة المقررة على نحو يراعي قدرة الدول على الدفع، وتعزيز الانضباط المالي، وترشيد استغلال الموارد المتاحة، هي السبل الكفيلة بتحسين الحالة المالية للأمم المتحدة.

٣٧ - وأشار إلى أن بيلاروس كانت في السنوات الأخيرة من بين البلدان الأوائل التي عملت بانتظام على دفع اشتراكاتها كاملة للميزانية العادية، مما يعكس التزامها بتقوية

المنظمة. وفي هذا الإطار، دعا جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد ودون شروط.

٣٨ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن وفدها يؤيد التعليقات التي أبداها ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضافت أنه رغم ما أحرز من تقدم في عام ٢٠٠١، من الواضح أن المنظمة سوف تعاني مرة أخرى من عجز في السيولة النقدية بنهاية عام ٢٠٠٢. ولا تزال الأمانة العامة تلجأ إلى الاقتراض من صناديق حفظ السلام لمواجهة صعوبات السيولة النقدية وذلك على حساب الدول الأعضاء التي لا تزال لم تدفع لها مستحقاتها عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وبنهاية السنة، سوف تصل هذه الديون إلى ٨٥٠ مليون دولار. والدول الأعضاء مدعوة إلى تسديد اشتراكاتها كاملة في الوقت المحدد ودون شروط، وعلى الأمم المتحدة أن تتصرف على نفس المنوال وأن تبذل جهودا متضافرة لدفع المبالغ المستحقة للدول عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات. ودعت إلى ضرورة العمل على وجه الاستعجال من أجل إيجاد بديل للاقتراض من بنود أخرى. وينبغي للدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها وتسدد ما عليها من التزامات مالية.

٣٩ - **السيد ها شان - هو** (جمهورية كوريا): شاطر الشواغل المعبر عنها فيما يتعلق بالأنصبة المقررة غير المسددة والاقتراض من بنود أخرى. غير أنه لاحظ أنه ينبغي أن تجد الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات حقيقية في الوفاء بالتزاماتها المالية تشجيعا في انخفاض مستويات الأنصبة المقررة الإجمالية لحفظ السلام إلى أقل من ٢,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ بعد أن كان قد وصل إلى مبلغ قياسي قدره ٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠١. وقال إن ميزانيتي المحكمتين الدوليتين شهدتا بالمقابل ارتفاعا مطردا منذ إنشائهما وليس من المحتمل عكس مسار هذا الاتجاه. وأعرب عن قلقه من انعدام استراتيجية تنفيذية واضحة للاضطلاع بأعمال المحكمتين. وحث الأمم المتحدة على استخدام المبالغ المتأخرة التي يتوقع أن يسددها أكبر المساهمين في تسديد المبالغ المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات. ورأى أنه يجب بذل مزيد من الجهود لتعزيز كفاءة المنظمة. وأكد أن عدم زيادة المستوى الإجمالي للميزانية خلال سنوات عديدة لا يبرر بالضرورة حدوث زيادة ملموسة في فترة السنتين المقبلة. وينبغي أن يُقيم كل برنامج أو نشاط حسب خصائصه واحتياجاته إلى الموارد وفعاليته في تحقيق الأهداف المحددة. وأخيرا، أعرب عن استعداد وفده لمناقشة بدائل للنظام الحالي لإدراج البعثات السياسية الخاصة في إطار إجراءات الميزانية العادية.

٤٠ - **السيد يامازاكي** (اليابان): قال إنه بالإضافة إلى المعايير الخاصة بتقييم السلامة المالية للمنظمة التي أشار إليها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، من المهم النظر في العلاقة القائمة بين مستوى الميزانية وقدرة الدول الأعضاء على الدفع. وفي هذا الصدد، انخفض خلال العامين الماضيين عدد البلدان التي سددت أنصبتها المقررة كاملة وفي الموعد المحدد. ومن شأن عاملين آخرين أن يزيدا من صعوبة تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة، وهما أسعار الصرف غير المواتية، والعجز في السيولة النقدية لعمليات حفظ السلام لاستخدامها في الاقتراض من بنود أخرى. وأشار إلى أنه لم يتم حل مشكلة العجز النقدي في أوائل هذا العام إلا بعد أن بادرت اليابان إلى تسديد اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل في موعد أسبق عما درجت عليه في السنوات السابقة. وبينما يرحب وفده بالجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتسديد اشتراكاتها غير المسددة، فإنه يتطلع إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد. وأعرب عن قلقه لأن حدوث زيادة حادة بمبلغ يتجاوز ٣٠٠ مليون دولار كان أمرا متوقعا بالنسبة للميزانية العادية لفترة السنتين

٢٠٠٢-٢٠٠٣، بالرغم من وجود دلائل تبين أن بعض الدول الأعضاء تواجه مصاعب في الوفاء بتعهداتها الحالية.

٤١ - **السيد أنديريغ** (سويسرا): قال إن المبلغ الإجمالي للاشتراكات غير المسددة في الميزانية وصل إلى ٢,٤ بليون دولار بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛ وهذا يشكل خسارة كبيرة لغالبية الدول الأعضاء، لا سيما البلدان المساهمة بقوات وبالمعدات المملوكة للوحدات، من حيث المصالح المحتملة. وقال إن وفده قلق بصورة خاصة حيال عدم تسديد الأنصبة المقررة الخاصة بالمحكمتين الدوليتين. ووجه الانتباه إلى عدد من أوجه التضارب في الأرقام الواردة في التقارير المتعلقة بالشؤون المالية لعمليات حفظ السلام. وبيد أنه يقدِّر الصعوبة المتأصلة في تخطيط تمويل هذه العمليات، فهو يعتقد أنه من الممكن تحقيق مزيد من التقدم.

٤٢ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يود أن يضم صوته إلى ممثل فنزويلا في البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إنه يتعين على الدول الأعضاء دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. غير أن بعض البلدان عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها لأنها تواجه مصاعب اقتصادية حقيقية، وحثت على ضرورة توخي روح التفهم في معاملة هذه البلدان. ومع أن الحالة المالية للأمم المتحدة تحسنت خلال السنوات الأخيرة، لا بد من العمل على ضمان توفير الموارد الكافية للمنظمة لتمويل جميع الولايات التي تقرها الدول الأعضاء. وقالت إن وفدها ما زال يساوره القلق إزاء ممارسة الاقتراض من ميزانية عمليات حفظ السلام بهدف تمويل نفقات في إطار الميزانية العادية، الأمر الذي يعوق، بدوره، قدرة المنظمة على تعويض الدول الأعضاء عما ساهمت به من قوات ومعدات مملوكة للوحدات. وأشارت إلى أن أغلبية الدول الأعضاء الأربع والعشرين التي أصبحت الأمم المتحدة مدينة لها بالقسط الأكبر من ذلك الدين هي من البلدان النامية والبلدان الأفريقية، ودعت الأمانة العامة إلى تجنب اتخاذ حلول قصيرة الأجل من شأنها أن تؤثر سلبا على تلك الدول الأعضاء على المديين القصير والطويل على حد سواء. وفي الختام، أكدت للجنة التزام جنوب أفريقيا بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

٤٣ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال ردا على نقطة أثارها ممثل فنزويلا، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إنه تم التنبؤ بأن عام ٢٠٠٢ سيكون عاما طيبا لا على أساس ما حدث، بل في ضوء ما كان من المتوقع حدوثه. وقال إن التعهدات الهامة التي قطعتها على نفسها حكومة الولايات المتحدة والتي لقيت ترحيبا كبيرا فيما يتعلق بالسيولة النقدية، من شأنها أن تمكِّن المنظمة من دفع مبالغ إضافية تعويضا عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات بحلول نهاية السنة. وقال إنه من شأن قيام المساهم الرئيسي بتقديم مزيد من التعهدات أن يساعد على تحسين الحالة المالية في الأجل الطويل. فقد تعهدت حكومة الولايات المتحدة، أولا، بإعادة تحديد مواعيد جديدة متزامنة لدفع مساهماتها في الميزانية العادية؛ وهذا سيغني عن الحاجة إلى الاقتراض من ميزانية عمليات حفظ السلام. ثانيا، سترفع الولايات المتحدة الحد الأقصى الذي تبلغ نسبته ٢٥ في المائة لمساهماتها في عمليات حفظ السلام للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يكون هذا الحد الأقصى، الذي أجازته التشريعات الوطنية، في حدود نسبة تتراوح بين ٢٧ و ٢٨ في المائة. ثالثا، وعدت حكومة الولايات المتحدة ببذل مزيد من الجهود لتصفية ما عليها من متأخرات سابقة.

٤٤ - **السيد شودري** (باكستان): قال إنه بالإضافة إلى مبلغ ١٩٩ مليون دولار المتاح في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، بلغ مجموع النقدية في البعثات المنتهية ٤٠٦ ملايين دولار، وهو مبلغ يتجاوز بالتأكيد احتياجات

المنظمة المحتملة من حيث الاقتراض من بنود أخرى. وتساءل عما إذا كان من الممكن استخدام جزء من نقدية البعثات المنتهية لتعويض الدول الأعضاء عما ساهمت به من قوات ومعدات مملوكة للوحدات.

٤٥ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): أعرب عن مخاوف الإدارة إزاء عدم توفر مبالغ نقدية خاصة بالبعثات المنتهية. فقد خُصص بالفعل جزء من مبلغ الـ ٤٠٦ ملايين دولار المتاح حاليا لتمويل بنود معينة. غير أنه جرى الالتزام بمبالغ فيما يتعلق بسداد تكاليف القوات والمعدات.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/57/7/Add.4 و A/57/285)

٤٦ - **السيد نيوا** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزية): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/57/285) إن هذه الوثيقة اتخذت منطلقها من التوجيهات والتوصيات الواردة في التقرير ذي الصلة بالموضوع الذي أعدته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (A/55/675)، وفي قرار الجمعية العامة ٢٣٨/٥٥. وذكّر بأن الجمعية العامة كانت قد أذنت للأمين العام بالمضي قدما في إعداد خطة تصميم شاملة وتحليل مفصل للتكاليف للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، بحيث يبين جميع البدائل الممكنة ويدرج التدابير الرامية إلى تجنيب المنظمة تجاوز التكاليف للحدود المقررة. وقد أعدت الأمانة العامة مجموعة من البدائل، بمساعدة فريق من الشركات المعمارية والهندسية، وصُنفت هذه البدائل إلى خيارات ونهج مقترحة في التقرير.

٤٧ - وأشار إلى أنه سينبغي على الدول الأعضاء أن تقرر أحد أمرين: إما اعتماد نهج يقوم على رد الفعل، حيث تستمر عمليات الإصلاح لأغراض محددة، وإما الأخذ ببرنامج مخطط للإصلاح، وهو الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وفي رأي الأمين العام، لا يمكن للمنظمة أن تتجاهل الأخطار المتزايدة على حياة الوفود والموظفين. وليس من الممكن أن تحدث الإصلاحات لأغراض محددة تحسينات هامة رغم أن تكلفتها ستكون كبيرة بالنسبة للدول الأعضاء. وخلصت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأخير عن هذه المسألة (A/57/7/Add.4، الفقرة ٤) إلى القول بأنه ليس ثمة من خيار سوى المضي قدما في تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. ولهذا السبب، قال إنه يعرض هذا الخيار على اللجنة الخامسة بوصفه النهج المفضل للأمين العام.

٤٨ - ومضى قائلا إنه إذا اختارت الدول الأعضاء الخطة الرئيسية، فإنه سيكون عليها حينئذ أن تقرر ما إذا كانت ستمضي على أساس نطاق العمل الأساسي أو إقرار الخيارات الإضافية لهذا النطاق. وسيستوفي نطاق العمل الأساسي بصورة كاملة القوانين والمعايير الحالية وسيشكل استجابة كاملة للاحتياجات الحالية من الإصلاحات. غير أن خيارات نطاق العمل الأساسي ستمكِّن المنظمة من تلبية الاحتياجات المستقبلية وممارسة ما وعدت به من خلال السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة وإدخال التكنولوجيات النظيفة. ولذلك فإن الإدارة تتفق مع اللجنة الاستشارية بأن المضي في تنفيذ خيارات نطاق العمل الأساسي هو القرار الصائب على المدى الطويل.

٤٩ - وأشار إلى أنه كان من المفترض، بالنظر إلى عدم توفر الحيز البديل الذي يتعين الانتقال إليه خارج مجمع المقر، أنه سيتحتم تنفيذ الإصلاحات المخططة بصورة تدريجية - أو ما يسمى بالنهج الثاني المبين في الفقرات ٤٣ إلى ٤٧ من تقرير الأمين العام (A/57/285). بيد أنه في تموز/يوليه

٢٠٠٢، اقترحت مدينة نيويورك تشييد مبنى، بواسطة شركة التعمير للأمم المتحدة، يمكن استخدامه كحيز بديل على الجانب الشرقي من الجادة الأولى بين الشارعين الحادي والأربعين والثاني والأربعين في الموقع الحالي للملعب روبرت موزيس. ومن شأن هذا الاقتراح تمكين الإدارة من اعتماد ما يسمى بالنهج الأول لتنفيذ الخطة الرئيسية (A/57/285، الفقرات من ٤٠ إلى ٤٢). كما أنه يعالج أحد الشواغل الرئيسية التي أعربت عنها الدول الأعضاء، وهو ضرورة تعاون المدينة المضيفة مع المنظمة، ويدل على الالتزام الشخصي لرئيس بلدية المدينة مايكل بلومبرغ بتوفير سبل الراحة للأمم المتحدة في نيويورك. أما على صعيد ولاية نيويورك، وبغرض الحصول على الموافقة القانونية لإزالة أي مكان للترفيه، من الضروري توفير مكان مطابق للتعويض عنه في نفس الجوار. وبناء على ذلك، فإن الأمين العام يقترح إنشاء طريق للراجلين/أصحاب الدراجات بمحاذاة النهر الشرقي، على امتداد مجمع المقر، كتعويض عن فقدان موقع الملعب، وأن تستوعب الأمم المتحدة التكاليف المرتبطة بذلك.

٥٠ - وأشار إلى أنه سيكون من المتعين على مدينة نيويورك تجاوز العديد من العقبات في فترة زمنية قصيرة للغاية من أجل ترجمة اقتراحها هذا إلى حقيقة واقعة. ولذلك فإنه لا بد أن تتلقى إشارة واضحة من الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحالية بأن الأمم المتحدة ترغب فعلا في إقامة المبنى الجديد، وأنها مستعدة للتعويض عن فقدان الملعب، وأنها عازمة على المضي قدما في تنفيذ الخطة الرئيسية على سبيل الاستعجال، شريطة الموافقة على آلية للتمويل في عام ٢٠٠٣.

٥١ - وأشار إلى أن شركة التعمير للأمم المتحدة تأمل في تأمين الرُخص اللازمة لتشييد المبنى الجديد بحلول أواخر عام ٢٠٠٣. وإذا ما تلقت تعهدا من الأمم المتحدة بتمويل هذا المشروع، فإن أشغال البناء ستتم في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، ستبدأ المرحلة الأولى من الخطة الرئيسية التي تشمل إصلاح الهياكل الأساسية للموقع والطوابق السفلية في مجمّع المقر. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، ستنقل جميع الاجتماعات ومعظم المهام المكتبية إلى المبنى الجديد. وستتم عملية إصلاح مبنى المقر في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، سيتم الانتهاء من تنفيذ الخطة الرئيسية. وحينئذ سيتم إخلاء المبنى الجديد وسيعود المندوبون والموظفون إلى مبنى المقر. وستُحول معظم غرف الاجتماعات المؤقتة أو كلها في المبنى الجديد إلى مكاتب، بينما سينتقل الموظفون الموجودون حاليا في المبنيين رقم ١ و ٢ لشركة التعمير للأمم المتحدة (DC-1 و DC-2) وفي الأماكن المستأجرة إلى المبنى الجديد.

٥٢ - وتابع كلامه قائلا إن شركة التعمير للأمم المتحدة، بوصفها شركة ذات منفعة عامة تابعة لولاية نيويورك شُكلت لدعم احتياجات الأمم المتحدة، تمكنت من إصدار سندات بغرض جمع الأموال من أجل تشييد مبان لفائدة المنظمة. وقدِّرت تكلفة استئجار المبنى الجديد من شركة التعمير للأمم المتحدة خلال فترة الانتقال إلى المكاتب المؤقتة بمبلغ ٩٦ مليون دولار. غير أن توافر الحيز البديل من شأنه أن يخفض من تكلفة الإصلاح الأساسية بمبلغ يناهز ١٠٣ ملايين دولار. ومع أنه ستكون ثمة تكاليف استئجار بعد إتمام الخطة الرئيسية، فإنها من المحتمل أن تكون أقل من تكلفة الاستئجار التجاري للأماكن بأسعار السوق. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة تقترح حاليا اتفاق الاستئجار مع خيار الشراء. وستتوقف تكلفة اتفاق من هذا القبيل على معدل الفائدة ومدة صلاحية السندات التي أصدرتها شركة التعمير للأمم المتحدة من أجل تشييد المبنى. ولذلك، وإذا ما أرادت الأمم المتحدة شراء المبنى في عام ٢٠١٠، فإن تكلفته ستبلغ حوالي ٣١٦ مليون دولار، إضافة إلى تكاليف

الاستئجار السنوية الخاصة بالمبنى الذي تبلغ مساحته ٠٠٠ ٩٠٠ قدم مربع والبالغة حوالي ٢٥ مليون دولار؛ وفي عام ٢٠١٦ ستبلغ هذه التكلفة ٢٧١ مليون دولار، وإذا ما تم شراء المبنى في نهاية فترة صلاحية السندات، ربما في عام ٢٠٣٦، لن تكون ثمة أي تكاليف إضافية إذ أن مدفوعات الإيجار خلال هذه السنوات ستكون قد سددت تكلفة السندات بالكامل. ومن جهة أخرى، فإنه إذا أرادت المنظمة شراء المبنى فور الانتهاء من بنائه في أواخر عام ٢٠٠٥، فإن تكلفته ستكون نحو ٣٣٥ مليون دولار، إضافة إلى تكلفة تحويل غرف الاجتماعات المؤقتة إلى حيز للمكاتب، المقدرة بمبلغ يتراوح بين ١٥ مليون دولار و ٢٥ مليون دولار.

٥٣ - وأشار إلى أن القرارات المتعلقة بإدارة الخطة الرئيسية استندت إلى أفضل الممارسات الصناعية. وسيتألف الهيكل الإداري من ثلاثة عناصر رئيسية هي: فريق الأمم المتحدة لإدارة برنامج الخطة الرئيسية، والفريق المعماري والهندسي، وفريق إدارة أشغال البناء. وقد تم تبيان وظائف كل منها في الفصل الخامس من التقرير. وسيكون من المهم وجود عدد كاف من الموظفين لضمان سير أشغال المشروع بصورة سلسة. غير أن احتياجات التوظيف ستتغير بمرور الزمن إذ أنه سيكون من اللازم الاستعانة باختصاصيين وتنفيذ مهام معينة بواسطة جهات خارجية. وينبغي أن يمنح فريق إدارة المشروع الحد الأقصى من المرونة لضمان إتمام تنفيذ الخطة الرئيسية في الموعد المحدد وفي حدود الميزانية وضمن المعايير الأساسية للجودة.

٥٤ - أما في ما يتعلق بمسألة التمويل، فإن الخيار المفضّل هو الحصول على قرض بدون فائدة يتم تسديده تدريجيا من خلال أنصبة مقررة إضافية. وكان في نية الأمين العام إنشاء مجلس استشاري مالي لجمع الأموال لصالح هذا المشروع. غير أنه قرر، في ضوء الاقتراح الذي تقدمت به مدينة نيويورك، توسيع نطاق صلاحيات المجلس الاستشاري لتشمل مجالات أخرى قد يكون الأمين العام في حاجة إلى مشورة بشأنها. وسينصب اهتمام هذا المجلس حاليا على المواضيع المرتبطة بالمبنى الجديد، بما فيها التكامل والانسجام المعماري والصلة مع مشروع تجربة الزوار، فضلا عن حشد الموارد من أجل التبرعات العينية والنقدية.

٥٥ - ويرى الأمين العام أنه، بالنظر إلى أن الأمم المتحدة منظمة دولية، فإن وسائل التمويل لعمليات الإصلاح ينبغي أن تأتي بالدرجة الأولى من الدول الأعضاء، وذلك دون المساس بأي مساهمات إضافية محتملة من القطاع الخاص. غير أنه من الحيوي عدم رهن التطوير المستمر لهذا المشروع بقرار نهائي بشأن التمويل. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق، من حيث المبدأ، بشأن خياري التنفيذ على مراحل ونطاق العمل، فإنه سيكون من المكلِّف للغاية طرح المشروع جانبا إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق تمويله.

٥٦ - ويقتضي الأمر أن تتخذ الجمعية العامة مجموعة من المقررات على النحو التالي: مقرر يتعلق بالتعهد بالقيام بعملية إصلاح مخططة، بدلا من اعتماد نهج قائم على رد الفعل؛ ومقرر بشأن نطاق الخطة الرئيسية للأموال الرأسمالية والخيارات التي ستشملها، وهو الأمر الذي سيتيح تحديد مجموع التكلفة المقدرة للمشروع؛ ومقرر بشأن التنفيذ على مراحل، بما في ذلك البت بشأن قبول اقتراح مدينة نيويورك؛ ومقرر يؤذن بموجبه بدفع الأموال اللازمة لمواصلة أعمال التصميم المفصل في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤؛ ومقرر من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تمويل أعمال الإصلاح الفعلية في أقرب أجل ممكن في عام ٢٠٠٣، بحيث يتسنى توقيع اتفاق استئجار مع شركة التعمير للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ولكي تتاح الأموال من أجل بدء عملية الإصلاح في أواخر عام ٢٠٠٤.

٥٧ - وأعرب عن اعتقاده بأن الاقتراحات التي بينها تشكل أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لتزويد المنظمة بمقر أكثر سلامة وأمنا.

٥٨ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، وهو يعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/57/7/Add.4)، إن الأمين العام قد قدَّر تكلفة النهج القائم على رد الفعل المتَّبع في صيانة مجمع مقر الأمم المتحدة بمبلغ ٢ ٠٨٨ مليون دولار على امتداد ٢٥ سنة. وأوضح أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية ستتكلف أقل بقليل من مبلغ ١ ٣٠٠ مليون دولار استنادا إلى الافتراضات الواردة في تقرير الأمين العام (A/57/285). وبيَّن أن التكلفة ستزداد بمعدل يتراوح بين ٣٥ مليون و ٤٠ مليون دولار في السنة الواحدة. وأعرب، في ضوء ذلك، عن اتفاق اللجنة الاستشارية مع الأمين العام على أن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية هي الاختيار الأكثر مراعاة لفاعلية التكلفة المتاح للدول الأعضاء. وأوضح أن اللجنة الاستشارية توصي، أولا، بأن توافق الجمعية العامة خلال دورتها الحالية على نطاق العمل الأساسي، مع خيارات نطاق العمل المقترحة (A/57/7/Add.4، الفقرتان ٨ و ٩). وتوصي اللجنة، ثانيا، بأنه حتى يتسنى التقليل من ارتفاع أسعار التكلفة وغير ذلك من المخاطر المحتملة، ينبغي تطبيق الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية باتباع النهج الأول الذي اقترحه الأمين العام، وهو إخلاء معظم مجمع المقر. وذكر أنه يمكن الاطلاع على مزيد من الملاحظات حول هذا الموضوع في الفقرات من ١٠ إلى ٢١ من تقرير اللجنة الاستشارية؛ وأضاف أن اللجنة الاستشارية، إذ توصي باتباع هذا الخيار، تدرك أهمية النوايا الحسنة للمدينة المضيفة، وتحث الأمين العام على العمل مع سلطات هذه المدينة للتقليل إلى أقصى حد من الآثار المالية التي قد تترتب على حدوث أي تأخير.

٥٩ - وقال إن تعليقات اللجنة الاستشارية على إدارة المشروع وتمويله يمكن الاطلاع عليها في الفقرات من ٢٢ إلى ٣٠ من تقريرها. وأضاف أن تكلفة اختيار الخطة الذي وافقت عليه الجمعية العامة سيتعين توضيحها بشكل أكبر عندما يقدم الأمين العام تقديرات دقيقة للتكلفة كجزء من مقترحات التمويل المتفق عليها مع الدول الأعضاء. وأضاف أن اللجنة الاستشارية، إذ تنظر في خيارات التمويل، تود أن تشير إلى أن الاقتراض التجاري ليس من ضمن الممارسات التي درجت عليها المنظمة في السابق. وذكر أنه كما هو مبين في الفقرة ٢٥ من تقرير اللجنة الاستشارية، ينبغي وضع ترتيبات التمويل في أقرب وقت ممكن بعد اكتمال المفاوضات مع سلطات البلد المضيف، وبعد معرفة التكلفة النهائية المتوقعة بدقة، وينبغي عندئذ تقديم تقرير عنها إلى الجمعية العامة للموافقة عليها. وأوضح أن اللجنة الاستشارية قد أوصت كذلك بإنشاء حساب خاص، وبرصد مبلغ ٤٤,٥ مليون دولار لذلك الحساب، كما هو مبين في الفقرة ٢٤ من تقريرها. وأضاف أن اللجنة دعت إلى التطبيق الكامل للأحكام ذات الصلة من النظام المالي والقواعد المالية والنظامين الأساسي والإداري للموظفين وقواعد وإجراءات الشراء والتعاقد مع الموظفين، وأكدت على أهمية الرقابة التي تقوم بها دائرة مراجعات الحسابات الداخلية التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومجلس مراجعي الحسابات.

٦٠ - وقال إن اللجنة الاستشارية أعربت، في الفقرة ٣٠ من تقريرها، عن ترحيبها بعرض الدعم الذي تقدمت به مدينة نيويورك لتنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وقد تود الجمعية العامة أن تشجع على قيام المزيد من التعاون مع السلطات المختصة في البلد المضيف في كل مرحلة من مراحل تطوير الخطة وتنفيذها، بشأن مسائل من بينها خيارات التمويل.

٦١ - **السيد كريستيانسن** (الدانمرك): وعد، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة وهي: إستونيا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، بتقديم الدعم للإصلاحات المقترحة لمجمع الأمم المتحدة، وذلك من خلال الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وقال إن المباني بحاجة ماسة إلى التجديد، وإن الخطط المقترحة ستقدم إسهاما ملموسا ودائما للجهود المبذولة لتعزيز المنظمة. وأشار إلى أن تقرير الأمين العام (A/57/285) قد أوضح أن القيام بالصيانة المنتظمة للمجمع لن يمكن لها أن تواكب ما يُتوقع حدوثه من استهلاك بحكم الاستعمال العادي للهياكل الأساسية للمبنى، وأن تكلفة نهج من هذا النوع ستكون أكبر من تكلفة القيام بتجديد كامل.

٦٢ - وبيَّن أنه في الوقت الذي يدعم فيه الاتحاد الأوروبي العناصر الرئيسية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، فإنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل فيما يتوقع بخطط التصميم وغيرها من المسائل، بما في ذلك موقع غرف الاجتماعات الجديدة؛ والمستوى المقترح للحماية الأمنية للمجمع وعلاقتها بالترتيبات الأمنية التي تم فعلا الشروع فيها؛ وما يترتب من آثار على ترتيبات وقوف المركبات، وغير ذلك من عناصر الهياكل الأساسية الرئيسية، وكيفية منع حدوث تجاوز في التكاليف، وتأخيرات؛ والجوانب القانونية لإدارة التشييد. وأضاف أن التزام المدينة المضيفة بشكل قاطع بأنها ستوفر مكان إيواء مؤقت لتجميع المكاتب الواقعة بين الشارعين ٤١ و ٤٢ هو موضع تقدير من الاتحاد الأوروبي.

٦٣ - وقال إن التوصل إلى فهم مشترك خلال الدورة الحالية فيما يتعلق بإجمالي تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، لا سيما ما يخص التمويل من البلد المضيف، مسألة ذات أهمية أساسية. ولاحظ أن التكلفة الكلية لنطاق العمل الأساسي من الخطة هي أعلى قليلا من المقترح الذي قُدم في سنة ٢٠٠٠. وأوضح أن خيارات نطاق العمل الإضافية التي عرضها الأمين العام تتطلب مزيدا من البحث. وأضاف أن التبرعات المقدمة من الجهات العامة والخاصة يمكن أن تكون مصدرا مهما لتوفير تمويل إضافي. وقال إن الاتحاد الأوروبي يذهب إلى وجهة النظر القائلة بأن البلد المضيف ينبغي أن يتحمل قسطا كبيرا من التكلفة الكاملة للمشروع.

٦٤ - وذكر أنه ينبغي للجنة أن تنظر في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية على مرحلتين. تركز في أولاهما على التصميم، والتشييد، ومكان الإيواء المؤقت، والإدارة، وغيرها من الجوانب العملية لاقتراح الأمين العام. وفي مرحلة متأخرة، توجه انتباهها إلى الجوانب المالية.

٦٥ - **السيد إيفل - أبنتنغ** (غانا): قال إن وفده يعتقد بأن أوجه القصور الهيكلية الواردة في التقرير الأسبق للأمين العام عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/55/117 و Add.1) تمثل دليلا قاطعا على وجوب إدخال إصلاحات رئيسية على مجمع مقر الأمم المتحدة. وأضاف أن هذا المقر قد شُيد منذ ما يربو على ٥١ عاما، وأن وفده يؤيد توصية الأمين العام بأن تحيط الجمعية العامة علما بالمخاطر التي تنطوي عليها الحالة الراهنة للمبنى. كما يشاطر الوفد الأمين العام تقييمه بأن النهج القائم على رد الفعل لا يشكل أساسا صحيحا لصيانة مجمع مقر الأمم المتحدة، ومن ثم فإن الوفد يؤيد الاقتراح الداعي إلى انتهاج خطة رئيسية للأصول الرأسمالية طويلة الأمد يستغرق إنجازها ست سنوات تقريبا. وأوضح أنه نظرا إلى أن حدوث أي تأخير في تنفيذ الخطة سيفضي إلى زيادة في التكلفة تبلغ قيمتها حوالي ٣,٥ في المائة سنويا، فإنه ينبغي للجمعية العامة أن توافق على نطاق العمل الأساسي الوارد بيانه في تقرير الأمين العام (A/57/285).

وأضاف أنه مما يبعث على الأسف عدم تمكن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، لأسباب تعود إلى إمكانية نشوء تضارب في المصالح، من فحص الوثائق المتعلقة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وتقديم تأكيدات بأن الافتراضات التي تقوم عليها التقديرات للخيارات المختلفة الواردة في تلك الوثائق هي افتراضات سليمة. وقال إنه ما كان ينبغي أن يُنظر إلى دور مجلس مراجعي الحسابات باعتباره دورا استشاريا، بل كان ينبغي أن ينظر إلى هذا المجلس باعتباره جهة مرجعية تتوخى الحيطة التامة في إصدار توصياتها. ومن الجدير بالبحث إصدار ولاية حكومية دولية تسمح للمجلس بأن يقدم التأكيدات المطلوبة.

٦٦ - وقال إن الأحكام المقترحة للحيلولة دون حدوث تجاوز في التكلفة لا يبدو أنها ستضمن الحصول على النتائج المرجوة. وأوضح أنه في حالة حدوث حالات تجاوز في التكلفة، ينبغي الإبلاغ عنها فورا حتى يتسنى اتخاذ إجراءات تصحيحية، لا أن يتم الإبلاغ عنها في شكل تذييل عندما يكون المشروع على وشك الانتهاء، وهي مرحلة سيكون فيها قد فات أوان اتخاذ أي إجراء تصحيحي. وأضاف أنه في الوقت الذي ينبغي فيه للأمين العام أن يمنح فريق إدارة البرنامج المرونة المطلوبة لممارسة سلطاته، فإنه يتعين القيام بعملية رقابة ومساءلة حازمة طوال فترة التنفيذ. وأعرب عن اتفاق وفده مع وجهات النظر المتعلقة باحتياجات الرقابة التي عبرت عنها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٨ من تقريرها.

٦٧ - وأعرب عن أمل وفده في أن يتسنى الأخذ بخيار التمويل المشار إليه في الفقرة ٦٥ من تقرير الأمين العام. وأوضح أن فعالية التكلفة يمكن ضمانها على الوجه الأمثل من خلال الحصول على تمويل يقوم على أساس الإعفاء من الفائدة، وذلك من جميع الدول الأعضاء، إذا ما اقتضى الأمر، دون المساس بما قد يتمكن الأمين العام من جمعه من أموال بوسائل أخرى.

٦٨ - **السيد كيندي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه في حين صمد مبنى أمانة الأمم المتحدة لاختبار الزمن، فإنه يبدو في حالة جيدة من بعيد فحسب. وقد انقضى العمر الافتراضي لكثير من الخدمات التي يؤديها هيكله الأساسي منذ زمن طويل، وثمة خطر متزايد ينذر بكارثة من جراء قصور التجهيزات. وهناك حاجة لاتخاذ إجراء عاجل.

٦٩ - وقال إن هناك أسبابا مالية سليمة تقتضي الإسراع باتخاذ إجراء. فالتأخير في الإذن بالأموال للمشروع المقترح ولو لعام واحد من شأنه أن يرفع التكاليف المقدرة وهي ١,١ بليون دولار بنسبة تتراوح بين ٣ إلى ٤ في المائة. وهذه التكاليف الإضافية لن تسترد أبدا؛ وينبغي الالتزام بهذه المبالغ في الحال وأن تستخدم في التجديدات بدلا من أن يستهلكها التضخم.

٧٠ - وأضاف قائلا إن مدينة نيويورك وولاية نيويورك، والمجتمع المحلي وحكومة الولايات المتحدة يحشدون جهودهم خلف المشروع، وتدرس الحكومة متطلبات تمويله. غير أن هناك حاجة لخطة ملموسة. والمشروع هو مشروع دولي، وليس مشروعا من مشاريع الولايات المتحدة، وهو بحاجة لولاية واضحة من جانب الدول الأعضاء للحفاظ على قوة دفعه. وناشد الدول الأعضاء الموافقة على النهج الأول - وهو إخلاء مجمع المقر والاضطلاع ببرنامج للإصلاح عن طريق توفير مرفق لحيز بديل - باعتبار ذلك النهج الحل الوحيد الذي يؤدي إلى خفض التكلفة إلى أدنى حد؛ وتوفير أكفأ إدارة للمشروع وضمان أقل قدر من التعطيل لأنشطة المنظمة.

٧١ - **السيد برار** (الهند): قال إن وفده يود أن يشهد التوصل إلى قرار بخصوص الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، رهنا بقبول أي مجموعة إجراءات مقترحة للتمويل. وهذا الرأي مبني على حقيقة أن

التأخير في تنفيذ المشروع سينتج عنه ارتفاع مستوى في تكلفته بنسبة ٣,٥ في المائة وزيادة في الإنفاق على الإصلاحات الطارئة، والإنشاءات والطاقة لمبنى المقر إذا اعتُمد النهج القائم على رد الفعل.

٧٢ - وقال إن خياري الشراء الإيجاري والشراء الفوري لمبنى شركة التعمير للأمم المتحدة الذي سيستخدم كحيز بديل قد درسا، ويتعين على الأمانة العامة أن تسعى للحصول على معلومات دقيقة من المسؤولين في المدينة فيما يتعلق بالتكاليف التي ينطوي عليها كل من هذين الخيارين لمساعدة الدول الأعضاء في التوصل إلى قرار، واضعة في اعتبارها احتياجات المنظمة على المدى الطويل.

٧٣ - ومضى قائلا إنه حسبما أُشير في تقرير الأمين العام (A/57/285، الفقرة ٤١)، فبمجرد انتفاء الحاجة إلى المبنى كحيز بديل، فإن مبنى شركة التعمير للأمم المتحدة المقترح ستتوافر لديه القدرة على استيعاب موظفي الأمم المتحدة الموجودين حاليا في المبنيين ١ و ٢ التابعين لشركة التعمير للأمم المتحدة وأماكن المكاتب المؤجرة تجاريا في أماكن أخرى. ولهذا السبب، ينبغي إجراء تحليل للتكاليف والفوائد بالتشاور مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الكائنة في تلك المباني.

٧٤ - واستطرد قائلا إن برنامج التجديدات برنامج مكثف ومن المتصور أن تكلفته ستزيد ثلاث مرات عن تكلفة إنشاء الحيز البديل. ولم يقدم تقرير الأمين العام أي توزيع تفصيلي لأجزاء هذا البرنامج كل على حدة على الرغم من أن مشاركة المعماريين والمصممين تجعل بالإمكان تحقيق ذلك. وبمقدور الدول الأعضاء أن تُكَوِّن رأيا واضحا في برنامج تجديد مجمع المقر إذا عرفت التكلفة المحددة التي يتوقعها فريق التصميم.

٧٥ - وينبغي للأمانة العامة أن تقدم معلومات إضافية عن الإطار الزمني لبرنامج التجديد. وفي ضوء الخبرة المتاحة سيكون بالإمكان ضغط خطة السنوات الست أكثر من ذلك، بغية تجنب تجاوز التكلفة الناجم عن التأخير في التنفيذ. وينبغي أن يكون فريق إدارة المشروع مسؤولا عن الرقابة والمساءلة واضعا ذات الهدف في الحسبان. وينبغي أن يمارس هذا الإشراف وتلك المساءلة عن كثب بصفة خاصة على العدد الكبير من الموظفين المؤقتين والإخصائيين المعينين في المشروع.

٧٦ - **السيد فو كوك جوي** (سنغافورة): قال إن النظر في الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية يتزامن مع عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة. وفي حين أنه من الضروري للغاية تعزيز قدرات المنظمة وموظفيها، فلا ينبغي إهمال البيئة المعمارية.

٧٧ - وأضاف أن التقرير السابق للأمين العام عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية (A/55/117) شدد على أن مجمع الأمم المتحدة لا يمتثل للقواعد الحالية للسلامة، وقواعد الحريق والبناء، وأنه يحتوي على درجة عالية من الاسبستوس المركَّز ويفتقر إلى نظام آلي لإطفاء الحرائق. وسوف تتضاءل فرصة شاغلي المبنى في النجاة إذا ما شب حريق، ويستهلك المبنى مزيدا من الطاقة بتكلفة عالية وبالمقارنة مع أي مبنى حديث في نيويورك أو في أي مدينة كبرى في العالم، فإنه يواجه مشاكل أكبر من حيث سهولة دخوله والوصول إلى مرافقه. وعمليات الصيانة المتكررة ليست حلا ناجعا. وعلاوة على ذلك، فإن المجمع بُني لعدد أقل من الدول وجدول زمني أصغر للاجتماعات. وقال إن وفده يؤيد تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بهدف تحسين مرافق المجمع بحيث تواكب الاحتياجات المتزايدة في المستقبل.

٧٨ - وأضاف قائلا إن مزايا الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية واضحة للجميع، ولكن تمويلها ما زال يشكل معضلة. فمن ناحية، تتردد بعض الدول الأعضاء في تأييدها بدون بدائل واضحة للتمويل. ومن ناحية أخرى، ستجد الأمانة العامة صعوبة في ضمان التمويل بدون ولاية واضحة من الدول الأعضاء بشأن نطاق الخطة. إلا أن التأخير في الموافقة على الخطة، من شأنه أن يسمح بتدهور المبنى أكثر من ذلك، ويزيد من تكلفة علاجه ويزيد من تكلفة الخطة ذاتها مع تعاقب السنين.

٧٩ - واسترسل قائلا إن خيار الحصول على قرض معفي من الفوائد، وهو الإجراء الذي استُخدم في مشروع مبنى الأمانة العامة الأصلي، يستحق أن يُنظر فيه بجدية وينبغي استكشاف مزيد من أوجه التعاون مع الحكومة المضيفة. بيد أن جميع أشكال التمويل الممكنة الفعالة من حيث التكلفة ينبغي أن تُبحث. وقال إن الحكومات المضيفة قامت بدور كبير في تمويل وصيانة مرافق الأمم المتحدة في أماكن أخرى من العالم. وفي حالة نيويورك، التي تحصل على مزايا اقتصادية وثقافية ضخمة من وجود الأمم المتحدة فيها، فإن التعهد من حيث المبدأ بتقديم قرض معفي من الفوائد من الحكومة المضيفة من شأنه أن يساعد على تهدئة مخاوف الدول الأعضاء فيما يتعلق بتمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وقال إن وفده يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائلة بأنه يتعين تطبيق الأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة، والقواعد والإجراءات المتعلقة بالمشتريات والتعاقد تطبيقا صارما في جميع مراحل تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية. وينبغي أن تُوفر لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات الموارد المناسبة لممارسة الرقابة الفعالة على الخطة ويتعين أن تتلقى الجمعية العامة تقارير دوريه تفصيلية عن التقدم المحرز. ولا يجب أن تنظر اللجنة فقط في الآثار المالية للخطة، وإنما ينبغي أن تتذكر أن حياة وسلامة ورفاه أولئك الذين يعملون في الأمم المتحدة ستتأثر بقرارها.

٨٠ - **السيدة سانتوس - نيفيس** (البرازيل): قالت إن وفدها يشارك الأمين العام الرأي في أن المنظمة ليس أمامها من خيار سوى أن تشرع في تنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، لأن النهج القائم على رد الفعل إزاء المشاكل ليس ناجعا من الناحية الاقتصادية. غير أن تكلفة الخطة باهظة ولا تملك جميع الدول الأعضاء نفس القدرة على تقديم مساهمات إضافية من ميزانياتها الوطنية.

٨١ - وأضافت أن كثيرا من البلدان المضيفة في العالم النامي قدمت تسهيلات للأمم المتحدة، وأنه من الأهمية بمكان أن يبدي البلد المضيف استعداده للقيام بنفس الشيء بالنسبة لمقر المنظمة. وقالت إن وفدها يتطلع إلى سماع رأي البلد المضيف بخصوص هذا الموضوع. بيد أن هناك موارد تمويل تكميلية كان يمكن لتقرير الأمين العام أن يستكشفها بتفصيل أكبر. وأعربت عن عدم اقتناع وفدها بأن الجوانب الأكثر بروزا من التجديدات هي وحدها التي تثير اهتمام المساهمين من القطاع الخاص، حسبما يبدو مما وردت الإشارة إليه في هذا الصدد في الفقرة ٦٨ من التقرير.

٨٢ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بالمرافق العمرانية للمبنى، ينبغي أن تعامل قاعات الاجتماعات معاملة أماكن العمل العادية، وينبغي إيلاء النظر بدرجة ما لضرورة إتاحة مصادر كافية من ضوء النهار لهذه القاعات.

٨٣ - وفيما يتعلق بالإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة، قالت إن المبالغ التي أوصى الأمين العام بتوفيرها ينبغي أن تدرج في الميزانيات المقبلة، لأن أعمال مشروع التصميم لا ينبغي القيام بها إلا إذا كان هذا العمل سيحقق فائدة بغض النظر عن نتائج المفاوضات المتعلقة بالخطة الأساسية للأصول الرأسمالية ذاتها. وينبغي أن يُعتمد نطاق العمل

الأساسي ولكن النفقات الفعلية لا ينبغي توضيحها إلا عندما ينشأ توافق في الآراء بشأن البنود المالية للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بكاملها. ويرى وفدها أنه من السابق لأوانه الموافقة على جميع خيارات العمل الأساسي، بما فيها تلك المتصلة بنظم الأمن الإضافية والمباني الزائدة عن الحاجة، قبل توضيح طريقة تمويل نطاق العمل الأساسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥